

(13) نحو تحقيق التوجهات القومية في مجال

تنقل القوى العاملة في الوطن العربي..

قدم المدير العام لمكتب العمل العربي تقريراً إلى الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر العمل العربي التي عقدت في بغداد في مارس / آذار 1986 بعنوان (نحو تحقيق التوجهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي) .

واكتسب هذا التقرير أهمية خاصة وتميزة لصدوره بعد ازدياد حركة انتقال العمالة العربية إلى البلدان النفطية بشكل غير منظم بين بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال ، ثم ظهور حالة ارتداد للعمالة إلى بلدان الإرسال بعد انخفاض عائدات النفط ، وزيادة الركود الاقتصادي في المنطقة ، بالإضافة إلى تدفق العمالة الأجنبية بشكل كبير .

وكان اختيار المدير العام لهذا الموضوع محصلة لعدة اعتبارات يبرز من بينها تلك الهموم المشتركة في بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال لتردى واقع انتقال قوة العمل ، وإلحاح الحاجة إلى شئ من التنظيم والتخطيط والترشيد . يضاف إلى ذلك الشعور السائد في صفوف الأطراف الثلاثة بتراكم الموائيق العربية (أربع اتفاقيات لتنظيم القوى العاملة وتدريبها وتأمينها ، وميثاق العمل الاقتصادي القومي ، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك) وضرورة مراجعتها وتحديثها .

والموضوع يفرض نفسه أيضاً إذا أخذنا الأمور بنظرة مستقبلية . فعائدات النفط في تراجع ، والتغيرات المتوقعة عديدة في مسار التنمية في بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال .. إلخ .

وقد تناول التقرير مفردات الموضوع تحت العناوين الآتية:

- (1) أبعاد تنقل القوى العاملة في الوطن العربي .
- (2) التوجهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي .
- (3) تنقل القوى العاملة في الوطن العربي بين التوجهات القومية والواقع .
- (4) نحو تحقيق التوجهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي .

وقد تناول التقرير كل مسألة منها بقدر من التفصيل ، وذلك على النحو التالي :

- (1) أبعاد تنقل القوى العاملة في الوطن العربي :

حاول التقرير - وبصورة جادة - استكشاف أبرز العوامل التي ساعدت على تنقل الأيدي العاملة العربية وأهمها سيادة النظرة القومية الوجودية ، وتوجيه جانب كبير من عائدات النفط نحو التنمية ، مما أدى إلى زيادة الطلب على العمالة ، ثم تصحيح أسعار النفط وما أدى إليه من فورة في النشاط الاقتصادي والعمراني.

وانتقل التقرير بعد ذلك إلى الحديث عن الهجرة المؤقتة للعمل في البلدان العربية النفطية ، وما ترتب عليها من تقسيم للبلدان العربية إلى مجموعتين:

الأولى : مجموعة البلدان المستقبلية للعمالة ، وهي المملكة العربية السعودية والعراق وليبيا والإمارات والكويت وعمان والبحرين وقطر والأردن.

الثانية : مجموعة البلدان المرسله للعمالة ، وهي : مصر واليمن والأردن وفلسطين والسودان وسوريا ولبنان والمغرب وتونس.

وأشار التقرير إلى أن ظاهرة الهجرة المؤقتة للعمل في البلدان النفطية تعد من أهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تعرض لها الوطن العربي ، وأن آثارها العكسية تتفوق على آثارها الإيجابية في حالة البلدان المرسله والمستقبله على السواء.

والتفت التقرير إلى مشاكل وآثار العمالة الوافدة إلى الدول العربية النفطية من البلدان الآسيوية ، وأخطرها الآثار الاجتماعية والأمنية ، كما أشار إلى هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج ، وأحوال العمال العرب المهاجرين إلى أوروبا.

(2) التوجهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي:

وانتقل التقرير - بعد ذلك - إلى تحديد التوجهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي . مؤكداً على التوجهات التالية:

(1) الاتفاقيات والمواثيق القومية وما تتضمنه من أحكام وتوجهات.

(2) المؤسسات القومية المعنية بهذا الموضوع ، وأهمها : منظمة العمل العربية والمؤسسة العربية للتشغيل (طنجة) والمركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين (طرابلس) وغيرها ، والتي تؤكد المفهوم القومي دائماً في عملية انتقال قوة العمل.

(3) تنقل القوى العاملة في الوطن العربي بين التوجهات القومية والواقع:

وهنا التقرير أن يقارن بين الطموح الذي تمثله الاتفاقيات والمواثيق القومية ، وبين الواقع الفعلي لعملية انتقال قوة العمل العربية في الوطن العربي.

ولم يتردد التقرير فى أن يشير إلى وجود فجوة واسعة بين تلك المواثيق والواقع ، وأن الأمر يتطلب دراسة تلك الفجوة واكتشاف أسبابها.

ورأى التقرير أن عاملين أساسيين هما اللذان خلقا تلك الفجوة : هبوط مستوى التبنى - أو الالتزام - للتوجهات القومية ، ثم ضعف البناء المؤسسى وعجزه عن تحقيق التعاون الحقيقى بين ما هو قطرى وما هو قومى.

(4) نحو تحقيق التوجهات القومية فى مجال تنقل القوى العاملة فى الوطن العربى:

حاول المدير العام أن يستشرف المستقبل لتحديد معالم ومساعدى عملية تحقيق التوجهات القومية فى مجال تنقل القوى العاملة العربية.

ودعا - فى هذا الصدد - إلى العمل الجاد والتبنى الفعال للتوجهات القومية فى مجال تنقل القوى العاملة وإعداد الموارد البشرية ، وذلك من خلال المساعى والإجراءات التالية:

(1) التصديق على الاتفاقيات ومواءمة النظم والقوانين القطرية مع مقتضيات أحكامها.

(2) متابعة تطبيق الاتفاقيات وإنشاء المؤسسات اللازمة لذلك ودعمها بالمعلومات.

(3) إدماج استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية فى خطط تنمية الموارد البشرية.

واقترح التقرير " برنامج عمل أولى " لتحقيق التوجهات القومية، وتحديد - أو تجديد - دور المنظمة فى هذا المجال.

وتضمن البرنامج ستة برامج فرعية بدءا بمتابعة تطبيق الاتفاقيات مرورا بإعداد قاعدة بيانات القوى العاملة والتشغيل ، وتخطيط القوى العاملة والتدريب ، وتنظيم سوق العمل ، وانتهاء بالتوجيه والتنسيق والتقييم.